

مقدمة العدد

الوطن انا وانت مش يا انا يا انت

تعيش محافظة القدس غزلة واشكالية هوية نتيجة عوامل مختلفة أهمها ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وجدار الفصل العنصري، مما تسبب في وجود شرخ في العلاقة بين المقدسيين انفسهم، وبين المقدسيين وباقي مكونات المجتمع الفلسطيني، كما يعيش المقدسيون تلك الاشكالية لعدم وجود ولاية فلسطينية قادرة على التعامل مع احتياجاتهم المختلفة .

تهدف مؤسسة REFORM من خلال مشروع GUSU الى تعزيز الهوية الفلسطينية للمواطن الفلسطيني في القدس، واعادة بناء الجسور بين المقدسيين ومحيطهم الثقافي والاجتماعي والوقوف عند المعوقات التي تحول دون الوصول الى ذلك والضغط لجهة ايجاد نظم مستجيبة لهم، واعادة تعزيز الموروث الثقافي والاجتماعي الفلسطيني، كما يهدف الى تعزيز شراكة الشباب والمرأة في الحياة السياسية الفلسطينية، خاصة في القدس، واعادة إحياء الهوية الفلسطينية الجامعة.

حيث تسعى المؤسسة من خلال هذا المشروع الى الضغط لجهة ايجاد نظام حكم تشاركي، والاسهام في تجسير الهوة القائمة بين المقدسيين، ومحيطهم الثقافي والاجتماعي، و تشكيل شبكات ثقافية واجتماعية بين المقدسيين وباقي المكونات الفلسطينية في الضفة الغربية (رام الله، وأريحا وبيت لحم أساساً)، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية للمرأة والشباب في القدس وباقي الضفة الغربية.

عليه (أمر القانون والنظام رقم (١) لسنة ١٩٦٧م) أعلن فيه أن مساحة «أرض إسرائيل» المشمولة في الجدول الملحق بالأمر، هي خاضعة لقانون قضاء وإدارة «الدولة الإسرائيلية».

ويضم هذا الجدول منطقة تنظيم أمانة مدينة القدس (البلدية) التي تقع تحت الحكم الأردني (ما بين المطار وقرية قلنديا شمالاً، وبيت حنينا غرباً، وقرى صور باهر وبيت صفا جنوباً، وقرى الطور والعيزرية وعناتا والرام شرقاً) ويقطنها حوالي مائة ألف من العرب، أضحو بموجب هذا الأمر خاضعين للسيادة «الإسرائيلية» مباشرة، وأصبحت جميع الأملاك والأراضي التي تقع ضمن حدود القدس الموسعة جزءاً من أراضي «دولة إسرائيل».

- في ٢٩ يونيو/حزيران ١٩٦٧م، أصدر الجيش الإسرائيلي أمراً يقضي بحل مجلس أمانة القدس «البلدية» العربي المنتخب، وبطرد أمين القدس (السيد روجي الخطيب) من عمله وإلحاق موظفي وعمال الأمانة ببلدية القسم الغربي من المدينة (ويرأسها تيدي كوليك)، وألحقت جميع ممتلكات وسجلات الأمانة بالدوائر الإسرائيلية.

وعدّل قانون البلديات، التعديل رقم (٦) ١٩٦٧م الذي خول وزير الداخلية صلاحية الإعلان عن توسيع بلدية القدس كي تضم المناطق التي ستطبق عليها الأنظمة الإسرائيلية، وبموجب أمر حل أمانة القدس العربية وسعت حدود بلدية القدس عملياً من ٤٨,٢٠٠ دونم إلى ١٠٨,٠٠٠ دونم.

- في ١٤ أغسطس/آب ١٩٦٨م، تم سن قانون تسويات قضائية وإدارية لسنة ١٩٦٨م، وجاء هذا القانون كما يفيدنا الشرح المرفق بمشروع القانون مكملاً لقانون تعديل أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١١) لسنة ١٩٦٧م الذي وضع الأساس القانوني لسريان القضاء والإدارة الإسرائيليين على القدس الشرقية.

وجاء قانون عام ١٩٦٨م (الذي جرى تعديله وصدره في نص مدمج في عام ١٩٧٠م) ليرتب ويؤمن انتقال المنطقة التي جرى ضمها وسكانها لتخضع للقانون الإسرائيلي في مجالات معينة، وعلى سبيل المثال، فقد أعطى هذا القانون أصحاب المهن الحرة والشركات التي عملت في المنطقة التي جرى ضمها مهلة لترتيب وضعهم بموجب القانون الإسرائيلي المتعلق بذلك، كما أعطى القانون مهلة لمن حصل على ترخيص بناء ولم يبشره أو لم يكمله، ليستمر فيه شريطة إبلاغ اللجنة المحلية للتنظيم والبناء برغبته في الاستمرار خلال سنة من بدء سريان القانون.

قوانين الاحتلال للسيطرة على القدس

أحمد الرويضي



لقد جعلت إسرائيل من القدس الغربية مركزاً لمؤسسات الدولة، حيث أقيم فيها البرلمان، ومكتب رئيس الدولة والوزارات المختلفة.

أما المملكة الأردنية فلم تعلن القدس الشرقية عاصمة لأي كيان سياسي، وإنما اعتبرتها واحدة من المدن الأردنية، واعتمدت بذلك على قرارات الحكومة الأردنية والمراسيم الملكية التي ضمت مناطق الضفة الغربية إلى المملكة، وأهمها المرسوم الملكي الصادر عام ١٩٤٩م، المنبثق عن مؤتمر أريحا الذي دعي الأردن فيه إلى ضم أراضي الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وبذلك أصبحت القدس الشرقية تحت سيادة قانون المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام ١٩٤٨م.

في السابع من يونيو/حزيران عام ١٩٦٧م احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من مدينة القدس، الذي كان واقعا تحت الحكم الأردني، وشكلت إدارة عسكرية إسرائيلية للمدينة بقيادة شلومو لاهط، رئيس بلدية تل أبيب السابق، واتخذت هذه القيادة فندق الأمبسادور مقراً لها.

باشرت السلطات الإسرائيلية سلسلة إجراءات عملية هدفت إلى دمج شطري المدينة فأزيلت بوابة مندلباوم التي كانت نقطة العبور بين القدس الغربية والشرقية، وأزيلت الحواجز الأخرى التي كانت تفصل بين جزئي المدينة وامتدت على طول «الخط الأخضر» الذي أفرزته اتفاقية الهدنة التي وقعت بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل في نيسان ١٩٤٩.

قوانين حزيران

بعد الاحتلال الإسرائيلي للقدس، أصدرت إسرائيل سلسلة من القرارات هدفها ضم القدس الشرقية إلى الحكم «الإسرائيلي» المباشر:

- ففي ١١ يونيو/حزيران ١٩٦٧م صدر قرار حكومي ضمت بموجبه القدس الشرقية إلى إسرائيل، وشكلت لجنة وزارية لتصوغ الغطاء القانوني الإداري.

- في ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٦٧م أصدر البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» قراراً على شكل إضافة فقرة إلى قانون إسرائيلي هو (قانون الإدارة والنظام ١٩٤٨م) وقد حولت تلك الفقرة حكومة «إسرائيل» تطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الأرض ترى حكومة إسرائيل ضمها إلى «أرض إسرائيل».

- في ٢٨ يونيو/حزيران ١٩٦٧م أصدر سكرتير حكومة «إسرائيل» أمراً أطلق

بما أن إسرائيل قوة محتلة، فإن قيامها بإصدار التشريعات يجب أن يكون لمصلحة الشعب المحتل (المقدسيين)، لكن جملة القوانين التي أقرتها إسرائيل للتطبيق على المقدسيين وعقاراتهم وممتلكاتهم وحياتهم اليومية إنما تهدف إلى تعزيز الاحتلال، وتقليص الوجود الفلسطيني العربي في القدس.

فقد قسمت القدس نتيجة الواقع العملي الذي نجم عن نكبة عام ١٩٤٨م إلى قسمين (غربي وشرقي)، ويخضع القسم الغربي لحكم إسرائيل وسيادتها، ويشمل الضواحي التي أقيمت خارج أسوار المدينة القديمة ابتداءً من الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتقع غربي باب الخليل.

وتشمل القدس الغربية الأحياء اليهودية والأحياء العربية التي هجر أهلها خلال النكبة مثل: الطالبية والقطمون، كما ضمت أراضي القرى الفلسطينية المهجرة غرب المدينة إلى المدينة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية مثل عين كارم والمالحة ودير ياسين ولفنا وغيرها.

ثم قامت إسرائيل بعد ذلك بتوسيع حدود بلديتها لتشمل منطقة تصل إلى نحو ٤٠٠٠٠ دونم، وأقرب نقطة في هذه المساحة إلى المدينة القديمة تقع في منتصف شارع مأمون الله، وتحديداً في نقطة التقائه بشارع الملك داود.

أما القسم الثاني وهو القسم الشرقي الذي يشمل البلدة القديمة كلها فقد أصبح تحت سلطة المملكة الأردنية الهاشمية، وقامت المملكة بتوسيع حدود بلدية القدس التي خضعت لسيادتها لتضم مناطق من وادي الجوز وسلوان وجبل الزيتون والشيخ جراح بمساحة إجمالية تصل إلى حوالي ٦٠٠٠ دونم.

وهكذا أصبح لمدينة القدس بلديتان ترعيان شؤون السكان المحليين فيها، تخضع إحدهما للسيادة الإسرائيلية، والثانية للسيادة الأردنية.

وقد استندت إسرائيل في فرض سيادتها على الجزء الذي سيطرت عليه في القدس الغربية إلى إعلان استقلالها، وإلى نتيجة الحرب التي أدت إلى سيطرتها الفعلية على هذا الجزء من المدينة.

رفض الحيادية

رفضت إسرائيل رفضاً تاماً كافة قرارات الأمم المتحدة بشأن جعل المدينة حيادية، وذات سيادة ونظام خاصين. وقامت فعلياً بالإعلان عن أن القدس عاصمة لها، وبدأت بناء مؤسساتها فيها.

محمد عبد ربه

الضرائب.. سلاح إسرائيل للانتقام من تجار القدس



بصمت ودون توقف، ومنذ اندلاع الهبة الشعبية في القدس، تشن السلطات الاسرائيلية حملة غير مسبوقه في أسواق البلدة القديمة من القدس، طالت مئات المحال التجارية هناك، ضمن ممارسات الاحتلال في التضييق على أنشطة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وتوسعت نطاقات تلك الحملة في غضون الأسابيع القليلة، إلى أحياء متاخمة للبلدة القديمة، بل وامتدت لبعض بلدات القدس المحيطة بها.

حملة على اليافطات

التاجر المقدسي المعروف الحاج مصطفى أبو زهرة، كان قد فوجيء قبل نحو شهرين، بقوات كبيرة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي الخاصة، وطواقم من بلدية الاحتلال في القدس، تغلق محيط متجره الكائن في سوق «المصرارة» بمدينة القدس المحتلة، لتباشر ودون سابق إنذار بإزالة لافتات كتب عليها عبارات التوحيد «لا إله إلا الله محمد رسول الله»، وآيات قرآنية معلقة على جدران متجره منذ أكثر من ثلاثة عقود.

كان الحاج أبو زهرة قد حصل على رخصة من بلدية الاحتلال، بوضع تلك اللافتات فوق محله التجاري الذي يتوسط سوقاً تجارياً نشطاً، وشهد منذ اندلاع الهبة الشعبية الحالية، سلسلة عمليات طعن لجنود ومستوطنين، والتي أوقعت شهداء من منفي هذه الهجمات.

أبو زهرة، الذي وصف ما جرى بأنه «حرب إسرائيلية على لافتات لا تحمل سوى آيات قرآنية وعبارة التوحيد التي يلتفت حولها مئات الملايين من المسلمين في العالم»، وتساءل أبو زهرة: «هل ممنوع علينا أن نرفع راية التوحيد هذه، ونحن الذين نردددها على مدار الساعة»؟

ما ادعته بلدية الاحتلال في تبريرها لما قامت به، كما قال أبو زهرة، هو أن «هذه اللافتات تحمل رمزاً من رموز الإسلام يمنع تعليقها»!! ووفقاً للتاجر أبو زهرة، فهو لم يسمع عن قانون يمنع من أن يرفع عبارات التوحيد، أو أن يعلق آيات من القرآن الكريم.

بالنسبة للحاج أبو زهرة، ما جرى في حينه، كان رسالة له شخصياً، ولكل المقدسيين الذين يتعرضون منذ اندلاع الهبة لأسوأ حملة من التنكيل والعقاب الجماعي، استهلوها بملاحقة التجار وفرض الغرامات والضرائب الباهظة عليهم.

في حين أن هذه الحملة مستمرة سواء داخل أسوار البلدة القديمة أو خارجها، وهي تستهدف بسطاتهم وبضائعهم المعروضة أمام محلاتهم، بل تغريم محلات لتجار على النرجيلة والسيجارة، وإنزال عشرات المركبات عن الشارع ومنع أصحابها من قيادتها بدعوى عدم صلاحيتها للسير.

البعد الآخر لـ «الحرب الإسرائيلية الجديدة» على لافتات التجار المقدسيين، يستهدف أبرز وجوه النشاط الاقتصادي في القدس، كما يستهدف أبو زهرة بصفته شخصية وطنية وإسلامية اعتبارية، حيث يشهد له مواطنو المدينة بدوره في الدفاع عن الحضور الإسلامي والعربي في القدس، خاصة لموقعه رئيساً للجنة المقابر الإسلامية في القدس، ودفاعه عن عنها، خاصة مقبرة «مأمون الله» الإسلامية التي تتعرض منذ سنوات لأبشع الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية، كما يقول حاتم عبد القادر مسؤول ملف القدس في حركة فتح، وعضو الهيئة الإسلامية العليا.

وأبو زهرة أحد أعضاء أعلى هيئة إسلامية في القدس، وسبق أن شارك أكثر من مرة مع المدافعين عن المسجد الأقصى في وجه الاقتحامات اليومية له من قبل المستوطنين.

في المقابل يشير حاتم عبد القادر، إلى حملة التنكيل التي يتعرض لها تجار القدس، خاصة ببلدتها القديمة، ويقول: «ما حدث مع التاجر أبو زهرة يمثل ذروة التنكيل هذا، ولا نستبعد بعد الذي قاموا به أن يزيلوا الآيات القرآنية من بيوتنا ومساجدنا، وقد حاولوا من قبل أن يمنعوا الأذان من المساجد بذريعة انزعاجهم منه، وبأنه يلوث البيئة».

معطيات الغرفة التجارية

وتشير بيانات الغرفة التجارية في القدس، إلى أن طواقم الدهم الضريبي المشتركة مع شرطة الاحتلال، داهمت منذ اندلاع الهبة الشعبية في القدس ما يزيد عن ألف محل تجاري في أسواق البلدة القديمة ومئات المحال التجارية الواقعة خارج أسوارها.

وأدت هذه الحملة من المداهمات التي تتم بصورة يومية إلى إرهاب تجار البلدة القديمة اقتصادياً، ومضاعفة ديونهم المفروضة عليهم للضريبة وللمؤسسات التأمين الوطني الإسرائيلية، وبلدية الاحتلال التي تجبي منهم رسوماً مختلفة.

وقدّرت بيانات سابقة لبلدية الاحتلال حجم الضرائب التي تجبها سنوياً من المقدسيين بأكثر من مائة مليون شيكل (25.8 مليون دولار)، لا تنفق منها على الأحياء المقدسية سوى 5%، فيما تذهب المبالغ الأخرى المتبقية

إلى المستوطنات اليهودية، خاصة تلك المقامة في قلب الأحياء المقدسية، وقصدت حملات الدهم الضريبي، في أول انتقال لها خارج أسوار البلدة القديمة، منطقة سلوان (جنوبي القدس)، ما اضطر العشرات من التجار هناك إلى إغلاق محالهم، بعد أن فرضت عليهم مبلغ خيالية لا يقبل لهم بدفعها، وسط شعور بالغضب على تجاهل السلطة الفلسطينية لهم، وشج الدعم الموجه لدعم صمود مواطني القدس، في وقت أعلنت فيه الحكومة الإسرائيلية رصد مائة مليون دولار لإنعاش اقتصاد المستوطنين في القدس على خلفية ما تعرّض له من انتكاسات أخيراً بفعل الهبة الشعبية.

العيسوية تجرعت المرارة

وذاق الفلسطينيون في بلدة العيسوية (شمالي القدس)، مرارة هذه الاقتحامات التي تنوّعت ما بين ضرائب البلدية، والدخل، ورسوم المياه، ومئات المخالفات على البناء والمركبات، فيما يضرب الحصار الإسرائيلي الخانق مداخلها جميعاً، عدا عن الاقتحامات والمداهمات الليلية واعتقال الفتية والأطفال وترويعهم، كما يقول محمد أبو الحمص، من لجنة المتابعة في البلدة، والذي يصف الوضع في البلدة بالمنهار تماماً اقتصادياً.

والطور أيضا ملاحق

وليس بعيداً عن العيسوية، تلاحق سلطات الاحتلال تجار قرية الطور باقتحامات مماثلة لمحلاتهم التجارية وفرض المخالفات الباهظة ضدهم، وهو ما يتضح من رصد مركز معلومات «وادي حلوة»، المختص بالشأن المقدسي، إذ رصد المركز حملات دهم واستهداف للتجار.

وتشن سلطات الاحتلال بمختلف مؤسساتها (البلدية والضريبة ودائرة الإجراء والأرئونا)، حملة على القرية، تستهدف تجارها بشكل خاص، وبحماية من قوات وشرطة الاحتلال، وتحرر مخالفات بحق التجار في قرية الطور تراوح بين (500 شيكل إلى 5 آلاف شيكل)ز

وأوضح «وادي حلوة»، نقلاً عن مسؤولين في الطور، أن المخالفات تُفرض على التجار بدعوى عدم مطابقة لوحات المحلات التجارية للمواصفات أو عدم تسجيلها بالدوائر المختصة، أو عرض بضائع أمام المحلات أو التدخين، علاوة على مخالفات تحرر عشوائياً للسيارات المركونة في الشارع الرئيس، وقد تُفرض غرامات مالية على أي شخص يدخل داخل المحل التجاري.

وفي شهادته لمركز وادي حلوة، قال عضو لجنة المتابعة في الطور مفيد أبو غنام، إن «الإجراءات الإسرائيلية في القدس تهدف إلى تهويد المدينة المقدسة بإجبار سكانها على الرحيل من خلال محاصرتهم بالضرائب المختلفة».

وأضاف أبو غنام أن التاجر المقدسي بات مألوفاً أن يجد مخالفة خُرت له وقد أصققت على باب محله، فيما تترك مذكرات أخرى تطالب التجار بالتوجه

إلى دوائر الاحتلال المختلفة، وإبراز رخص مزاولة المهن، ومن لم يتمكن من إثبات ذلك يتم إخطاره بإغلاق محله، أو الحصول على رخصة مزاولة بعد أن يتم تغريمه وفرض المخالفات عليه.

وتعتبر هذه الحملات في نظر تجار المدينة، أعمالاً ثأرية وانتقامية من مواطني المدينة المقدسة، الذين تحلّهم سلطات الاحتلال تداعيات الهبة الشعبية المستمرة والتي انطلقت شرارتها من القدس.

ومن تجار البلدة القديمة في القدس من لا يرى في ذلك نقيصة أو عيباً، بل بادروا إلى إطلاق اسم الشهيد مهند الحلبي على شارع الواد، تأسياً بالشهيد الحلبي الذي قتل مستوطنين اثنين مطلع الهبة الشعبية، ومن بعده انفجرت موجة عارمة من الغضب الفلسطيني، ربما شهدت مؤخراً تراجعاً ونكوصاً، لكن استمرار انسداد الأفق السياسي، وما يرافقه من قمع لجيل كامل من الشباب فقد ثقته حتى بفصائله وأحزابه، وارتفاع معدلات البطالة، أمور تجعل الوضع قابلاً للإنفجار مجدداً.

● نانسي الصالحي:

قوة عميقة منحني اياها مشروع جوسو من خلال مشاركتي به بدءاً من التدريبات المكثفة الأولية وحتى تنفيذ اللقاءات المترتبة لحين هذا الوقت، تجربة مميزة وجديدة دفعتني إلى الامام حيث استطعت من خلال مشاركتي في المشروع بأن أسلط الضوء على عددٍ من القضايا التي تتعلق بواقع القدس وحياة المقدسيين بدءاً من تشتت الهوية وتخطب المقدسي بضياع مواطنته وولاه القانوني ومعاناته اليومية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية بحكم الاحتلال العنصري الذي يرى المقدسيين مجرد آلة يحركها أينما وكيفما شاء ورغم ذلك كله لا يزال المقدسي صامداً أياً ومن هنا كانت البداية في تجسير الهوى بين المقدسيين وغير المقدسيين في المناطق الفلسطينية الواحدة. أما عن تجربتي في تولي مهام محافظ محافظة أريحا ليوم واحد والتي كانت من إحدى الخطط التنفيذية لمؤسسة ريفورم في تمكين الشباب وتعزيز تواجدهم، كان دوري كشابة فلسطينية مقدسية هو تسليط الضوء على معاناة المقدسي وكل ما يتعرض له من تضييق وحصار والتصدي له من خلال دعم القدس وإدراجها ضمن خطط المحافظات التطويرية كونها عاصمتنا الحبيبة وجزء لا يتجزء من أمننا جميعاً "فلسطين".



التضييق على القدس كمركز جذب

جميل السلحوت

ومع ذلك فإن البلدية الاسرائيلية لم تكتف بهذا، بل واصلت قتل المدينة كمركز جذب تجاري وديني، وذلك من خلال سياسة "تنظيم" الشوارع التي تعيق التواجد الفلسطيني في المدينة، فمثلا قامت بعمل أرصفة مرتفعة تمنع وقوف السيارات على الرصيف أو قربها من محيط مقبرة باب الزحمة ومن كنيسة الجثمانية، مروراً بالشوارع الموصلة إلى المسجد الأقصى عند باب الأسباط، ومروراً بمتحف روكفلر وشارع سليمان ما بين بابي الأسباط والعمود، وحتى الباب الجديد وباب الخليل وباب النبي داود، أي يشمل كافة محيط سور القدس القديمة من الخارج، باستثناء المنطقة الواقعة ما بين باب المغاربة وباب النبي داود، حيث بقيت لسيارات المصلين اليهود الذين يرتادون الحائط الغربي للمسجد الأقصى-البراق- للصلاة، إضافة إلى موقف للسيارات لاستخدامهم داخل باب المغاربة، كما أن الوقوف في شوارع القدس التجارية الرئيسية مثل شارع صلاح الدين، والزشيد، والزهره وغيرها ممنوع إلا بتذاكر مدفوعة الثمن للبلدية، وحتى مواقف الباصات العربية العمومية، والشوارع المسموح لها المرور فيها لا تخدمها، ولا تخدم راعيها.

وقد صاحب ذلك تأهيل الشوارع الرئيسية في قرى القدس الواقعة داخل حدود البلدية، والسماح بفتح المحلات التي تقدم الخدمات المختلفة للمواطنين، بحيث أصبحت هذه الشوارع أسواقاً تجارية بديلة لأسواق المدينة، فكل هذه القرى فيها محلات البقالة والحلويات والمخابز، والحداثة والتجارة، ومواد البناء والنوفاوتية، والمراكز والعيادات الطبية، وغيرها.

وأجراءات "تنظيم" الشوارع لم يقتصر دورها على قتل الحياة التجارية في المدينة فقط، بل تعادها إلى التقليل قدر الامكان من رؤاد المدينة العرب، فمثلا المؤمنون الذين يرتادون الأماكن المقدسة لأداء الصلوات، يحتاجون إلى السير مئات الأمتار مشياً على الأقدام، ومنهم الشيوخ العجزة الذين لا يقوون على ذلك.

قانونية " وشروط تعجيزية تتعلق باثبات مكان السكن داخل حدود البلدية، فإن البلدية لم تتوقف عن ذلك، بل تعدته إلى قتل المدينة المقدسة كمركز جذب تجاري على الأقل، فمعروف أن القدس هي قلب الأراضي الفلسطينية المحتلة، واغلاقها المتصاعد منذ أواخر اذار ١٩٩٣ حتى وصل إلى الاغلاق والحصار المحكمين منذ عام ٢٠٠٧، لعزلها عن محيطها الفلسطيني وامتدادها العربي، صعب حركة التنقل ما بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، فزاد المسافة ما بين مدينة رام الله على سبيل المثال، وهي أقرب المدن إلى القدس من شمالها، إلى بيت لحم وهي أقرب المدن من جنوبها، زادها من حوالي ثلاثين كيلو متر إلى ما يزيد عن سبعين كيلو متر، جزء منها مثل طريق واد النار غير صالح لسير المركبات لشدة انحداره حسب المقاييس العالمية للشوارع، وحصار القدس حرمها من مئات آلاف الفلسطينيين الذين كانوا يؤمنونها للصلاة في دور عبادتها، وللتسوق من أسواقها، بل حرمها أيضاً من دخول مواطني قرى محيطية بالمدينة، تتبع لها إدارياً عبر التاريخ، حتى وقوع المدينة تحت الاحتلال الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧، وهي القرى المعروفة بقرى محافظة القدس، والتي يتراوح بعدها عن قلب المدينة ما بين كيلومترين مثل أبو ديس والعيزرية، الشوارة الشرقية، الزعيم، عناتا، حرما قلنديا، بيت حنينا القديمة والزام، وبين عشرة كيلو مترات مثل قرى شمال غرب القدس "بير نبالا، الجيب، النبي صمويل، بدو، قطن، بيت سوريك وبيت اكسا، ويزيد عدد سكان هذه القرى عن مائة وخمسين ألف مواطن، كانوا يرتادون المدينة المقدسة بشكل شبه يومي للعمل والتعليم والعبادة والتسوق، أو للعلاج في مستشفياتها، وعبادات أبنائها.

ونظراً لكثرة ارتفاع الضرائب المفروضة على المحال التجارية في القدس، ونتيجة لضعف أو انعدام المداخل نتيجة الحصار المفروض على المدينة، فقد زاد عدد المحلات التجارية المغلقة داخل أسوار القدس عن الألف محل حسب إحصائيات مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

لا يخفى على أحد أن اسرائيل تستهدف القدس الشرقية أكثر من أي مدينة أخرى في الأراضي المحتلة، واسرائيل لم تخف ذلك، فقد قامت بضم المدينة من جانب واحد بقرار من الكنيست - البرلمان - الاسرائيلي في ٢٨ حزيران ١٩٦٧ أي بعد مرور أقل من ثلاثة أسابيع على احتلال المدينة، في مخالفة واضحة لرغبة مواطني المدينة الفلسطينيين، وللحقوق والشريعة الدولية، وصاحب ذلك هدم حارتي المغاربة والشرف المحاذيتين لحائط البراق، الحائط الغربي للمسجد الأقصى، بعد تشريد أهلها، وقامت ببناء حي استيطاني يهودي داخل أسوار المدينة المقدسة، وتواصلت الاجراءات الاسرائيلية التهودية في المدينة بشكل مستمر ومدروس ومخطط، فمن بناء المستوطنات التي تحيط بالمدينة، واسكانها بمستوطنين يهود يزيد عددهم حالياً عن ربع مليون شخص، يقطنون أكثر من ستين ألف وحدة سكنية، بعد أن كان عدد اليهود والبناء اليهودي في القدس الشرقية صفراً حتى حزيران ١٩٦٧، إلى فرض القوانين الاسرائيلية، وإلى التضييق على المقدسيين الفلسطينيين لاجبارهم على الرحيل عن المدينة، وتمثل ذلك بالحد من البناء العربي الفلسطيني من خلال عدم اعطاء تراخيص بناء، وهدم الأبنية التي تقام بدون تراخيص، وتغريم أصحابها بمبالغ مالية كبيرة، والسلطات الاسرائيلية التي لا تنفك عن تصريحاتها تحت ضغوط دولية بأنها أوقفت البناء الاستيطاني لمتطلبات التفاوض يوم كان هناك تفاوض، كانت تضع استثناءً ينص على مواصلة البناء الاستيطاني لحل مشكلة الزيادة السكانية الطبيعية للمستوطنين، وإذا كان الشيء بالشيء يقاس، فإن اسرائيل لم تراع قضية إسكان الزيادة الطبيعية للمقدسيين الفلسطينيين، لأنها تتعامل مع المقدسيين الفلسطينيين كمقيمين حتى حصولهم على جنسية دولة أخرى.

وإذا كانت عملية اقتلاع المقدسيين الفلسطينيين تتم من خلال اجراءات

د. عبير عبد الرحمن ثابت

مدينة القدس .. ملامح انقسامنا الأكبر

إلى عشرات المسارات ونسير مشرذمين فاقدي الواجهة والهوية، ونحيا بمؤسسه أخلاقية مشوشة بافتراضاتنا الاجتماعية ونظرة كل منا للآخر الحزبية والمجتمعية والاقتصادية والسياسية إلى أن نصل لدروب مظلمة تقود مشروعنا الوطني الى الانهيار .. وعلينا أن نعتزف إقصاء كل منا الآخر هو إضعاف لكلنا، وتقزيم الآخر هو فقداننا لبوصلتنا الجمعية.

ولأنها القدس .. ولأنها مدينة الأنبياء ودره الأقدسة وأيقونة السلام .. وجب إليها الحوار لصياغة الانسان الفلسطيني المعاصر ليفكر بما لا يعرف ليأخذه إلى أصول المعرفة، وليتحرر من ترسباته العادية الموروثة ليتمكن من قبول الآخر بكل مكوناته والتعايش معه وفق أيدولوجيا انسانية مغايرة للمفاهيم المجتمعية والحزبية، ولنبتعد به عن حدوده الداخلية إلى أفق أوسع لنتيح لروحه التمييز ما بين المختلفات المتعددة وفق صيغ فكرية شتى .

القضية لا تقف عند حدود الحرية فقط بمقدار كيفية ممارسة هذه الحرية في مجتمع يعج بالقيود والالتباسات الثقافية والدينية والنمطية، فلا يمكننا أن ننهى انقساماتنا المجتمعية والسياسية إن لم نتمكن من إصلاح ذواتنا ونفسياتنا المثقوبة بأفكار ورؤى الآخرين فمنها إنطلاق بذور التغيير وإليها ستعود النفعية وتتخلص من هويتها المصطنعة .

الانسانية من حرية وقبول آخر ومساواة وعدالة وتسامح، وألا ينفي أحد الآخر لإثبات وجوده، والايمن بأن سر بقائه هو وجود الآخر .

ومقابل المشاهد الذي تخاطب قلوبنا في القدس من قتل وهدم ونهب وتتكيل وإعدامات.. نجد أنفسنا أمام تساؤلات بحاجة لإجابات للتقدم نحو أهدافنا الذي دفع شعبنا من أجلها العالي والنفيس .. كيف يمكن أن يتخلى البشر عن ذواتهم للولوج في عباءة الغيبيات الرافضة لنضجهم العقلي ؟ كيف يمكن التأسيس لهوية جمعية لكل مكوناتنا الاجتماعية دون الاشارة إلى الهوية المطلقة المغيبة للذات؟ كيف يمكن أن نساهم في تحويل المقدس إلى فضيلة مجتمعية تقودنا لسلوك مدني يصنع مجتمع صحي اجتماعياً وثقافياً؟

نحن أمام طريق يحتاج لوقفة جادة ، ونحن أمام خياران فإما نعيد ترتيب مفاهيمنا الاجتماعية والتفكير سوياً بكيفية تصليحها ونكمل الطريق متساوين في الرؤى، ونعيد الاعتبار لذواتنا المعرفية الانسانية ونصدر حكم قيمة للاعتراف بمساواتنا الإلهية لتشكيل منظومة مجتمعية قادرة على إكمال مسيرتنا الكفاحية مع المحتل الغاصب لمقدساتنا الوطنية والرافض منحنا حقوقنا المشروعة .

وإما نبقى مصريين على تشوهنا الفكري والاجتماعي ونشق الطريق

مدينتي القديسة .. سأقف على أعتابك لأصلى .. بمساجدك بكنائسك وأطوف بقراك وأحياءك بأبو غوش وأم طوبا وأبو ديس وبيت حنينا والجديرة وعروتوف وصور باهر وسلوان ودير عمرو والرام والنبي صموئيل وخربة اللوز وبيت نقويا وبيت صفافا وخربة اسم الله ورأس أبو عمار والعيزرية والقسطل وبكل قراك وشوارعك العتيقة .. لأشكو حالنا وانقسامنا السياسي والاجتماعي والثقافي ، لربما يظن أحد إنني أتحدث عن الانقسام السياسي الجاثم على صدورنا منذ عشر سنوات، ولكن ربما هناك الانقسام الأكبر الذي يغزو كل تفاصيل حياتنا، الانقسام الفتوى وفقدان الهوية المتجذر بين مدننا وقرانا، نظرة مناطقية واعتبارات كثيرة يحسبها الفلسطينيون في تعاملهم مع بعضهم البعض إلى أن أصبحنا كالكبائل المتنافرة همنا واحد ورؤيتنا مختلفة، نختلف على الوسائل إلى أن أضعنا الهدف وعزلنا القدس عن باقي مدننا الفلسطينية.

أزمة هوية غيبت انفعالات الجمهور أمام مشهدنا الفلسطيني المجهول وتهويد القدس ومحاصرة ساكنيها، أصبحنا لا نهتم بقيمة الأفكار بقدر الاهتمام بأصحابها، فجوات معرفية تزداد بين المثقف والجمهور الباحث عن أساسيات الحياة في ظل النموذج الاقتصادي الناهب لكل أحلامه الفكرية، والتأسيس لهوية موحدة يحتاج لتحديد لذواتنا تحت مظلة الفكر الحر والقيم

العلاقة بين القدس والقطاع الخاص الفلسطيني: إيز كومبليكاتيد؟

سائد كرزون



السؤال الذي انتهى به حوارنا كان: "سنويا يتبرع كبار المستثمرين وكبرى الشركات اليهودية والإسرائيلية في العالم "لإسرائيل" بمليارات الدولارات دعماً للمشاريع الريادية والثقافية والمجتمعية وتحديداً في القدس! طيب أين الشركات الخاصة الفلسطينية من هذا كله؟ أين كبار المستثمرين الفلسطينيين؟ أين المسؤولية المجتمعية لهذه الشركات؟ هل مازالوا يبحثون عن وضع شعارهم على الحملة وضمان عائد مادي بنسبة ١٠٠٪؟

أعلم تماماً أنني لن أحصل على إجابات، ولكن على الأقل سيتذكر كل شخص يعمل في القطاع الخاص كلماتي هذه قبل نومه، وقبل الغداء، وتحديدًا عندما يلعب أطفاله، ليتذكر في الوقت ذاته أن القدس خالية من المشاريع الثقافية والمجتمعية والترفيهية "النظيفة والمستمرة" التي ستحمي الأطفال من عالم المخدرات وشوارع الظلام والإيدز.

على فكرة القدس مدينة أشباح إلا إذا...؟

قصة غرام ذات طابع فيسبوكي. هي تماماً علاقة بعض شركات القطاع الخاص الفلسطيني بالقدس. فعلى صفحات الفيسبوك وأمام العن يظهر هذا القطاع «وطنياً» تعلقه واعتزازه «بالعاصمة» مع بعض الشعارات الرنانة والخطابية الحماسية، كما ويحاول جاهداً إظهار حرصه على تقديم الدعم لها. وفي الخفاء وفي الحياة الواقعية هي علاقة معقدة ومتوترة وباردة عاطفياً.

تماماً هذا هو حال القدس وعلاقتها بالقطاع الخاص الفلسطيني وبعض الشركات الربحية الكبرى تحديداً فهي علاقة متوترة ومعقدة.

جاء سبب كتابتي هذا المقال بعد حوار دار بيني وبين صديقي المقدسي بيكي على حال القدس الثقافي والمجتمعي. هذا الفنان وغيره الكثيرون، يحملون أفكاراً ريادية إبداعية، تكلفتها المالية متواضعة وأثرها كبير. لكن للأسف هناك ثلاثة خيارات أمامهم، إما العمل تحت مظلة "إسرائيل" أو أن يصلي لأحد التجار الكبار المقدسيين الجشعين حتى يحصل على دعم مادي لحلمه وفكرته، أو أن يتنازل عن الفكرة من أساسها.

محمد هادية

الولاية القانونية في محافظة القدس



قبل الخوض في موضوع الولاية القانونية لا بد من الوقوف على معنى الولاية لغة واصطلاحاً، وذلك لفهم ما المقصود منها، ومن ثم ربطها بالمفهوم الأشمل بالولاية القانونية.

تعريف الولاية لغة: الولاية في اللغة مأخوذة من الفعل الثلاثي (ولي) يقال: ولي الشيء، وولي عليه ولاية^١.

تعريف الولاية اصطلاحاً: سلطة شرعية لشخص في إدارة شأن من الشؤون، وتنفيذ إرادته فيه على الغير من فرد أو جماعة^٢.

والولاية القانونية هي سلطة مباشرة للدولة لاختصاصها الممنوح لها بموجب الدستور/ المعاهدة على إقليم معين، وهي تجسد المظهر الأبرز من مظاهر ممارسة السيادة الوطنية للدولة على إقليمها، وتنقسم من حيث النوع إلى ثلاثة أقسام، ولاية جغرافية تتصل بالإقليم، وولاية وظيفية تتصل بالسلطات والصلاحيات، وولاية شخصية تتصل بالأشخاص المقيمين على هذه الإقليم، سياتر أكان الأشخاص طبيعيين أو اعتباريين، مقيمين إقامة دائمة أو مؤقتة؛ وتنقسم الولاية القانونية الجغرافية والوظيفية والشخصية في محافظة القدس إلى قسمين، القسم الواقع داخل جدار الفصل، ويخضع للولاية الكاملة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وقسم خارج جدار الفصل ويخضع للولاية الجزئية لمحافظة القدس التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية؛

ويستند هذا التوزيع للولاية القانونية، للإتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة، الموقع في واشنطن، أيلول، ١٩٩٥، والمعروفة باتفاقية أوسلو، حيث حددت المادة ١٧^٣ منها نطاق الولاية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وأقسامها (الجغرافية والوظيفية والشخصية)، وتوزيعها (مناطق أ، ب، ج)، وحدودها (ما يجوز للفلسطينيين وما لا يجوز لهم)، والإستثناءات الواردة عليها (قضايا الحل النهائي: القدس، اللاجئ، الحدود، المستوطنات، المواقع العسكرية)، والقيود المفروضة عليها (حصانة الإسرائيليين من الخضوع للولاية القانونية الفلسطينية)، وإطارها الزمني (٥ سنوات).

إن تأجيل ملف القدس لمفاوضات الحل النهائي، استثنى جميع قضايا القدس، بما فيها الولاية القانونية من الإتفاقية، وبالتالي حظر على السلطة الوطنية الفلسطينية ممارسة اختصاصاتها - في القسم الواقع داخل جدار الفصل (القسم الواقع ضمن حدود بلدية الاحتلال) - التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما في ذلك عدم قدرته المحاكم، والنيابة العامة، وأجهزة إنفاذ القانون على تطبيق القانون الفلسطيني وتنفيذ أحكامه، فيما كان الواقع في المناطق خارج الجدار، والمعروفة بضواحي القدس أكثر تعقيداً وصعوبة، وذلك لعدة أسباب أهمها ١- وقوع هذه المناطق جغرافياً في المنطقة (ج)، وبالتالي خضوعها وظيفياً للولاية الفلسطينية، وجغرافياً وأمنياً للولاية الإسرائيلية، وتوزع الولاية الشخصية بين الولايتين بحسب الجنسية أو بطاقة الهوية، ٢- وعدم قيام أجهزة إنفاذ القانون الإسرائيلية بواجباتها- المحددة بالإتفاقية وبأحكام القانون الدولي بصفتها السلطة المحتلة- المتعلقة بحفظ الأمن والنظام العام، ومنع أجهزة إنفاذ القانون الفلسطينية من القيام بعملها مما تسبب بحالة من الفلتان الأمني، وصيرورة تلك المناطق مرتعاً للمجرمين والفارين من العدالة والقادمين من مناطق أخرى ٣- وأن أغلب سكان هذه المناطق هم من فلسطينيي القدس الذين يحملون بطاقات هوية إسرائيلية، والذين تعتبرهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية، إسرائيليون يمنع خضوعهم لسلطة القانون والقضاء الفلسطيني، مما جعل بعضهم يستغل هذه الحالة القانونية المعقدة والمتناقضة، ويقدم على مخالفة القانون الفلسطيني بذريعة الحصانة من المحاكمة أمام القضاء الإسرائيلي.

نتيجة للأسباب المذكورة أعلاه، فإن محافظة القدس خصوصاً، ومؤسسات العدالة والأمن الفلسطينية عموماً، تواجه صعوبات قانونية وواقعية بالغة التعقيد، وتبرز الولاية القانونية بوصفها الحاضر الغائب في معادلة إنفاذ القانون، خاصة عندما يتعلق الأمر بفلسطينيي القدس، الذين برزت في السنوات الأخيرة تساؤلات حول وضعهم القانوني في الحالات التي يرتكبون فيها جرائم في مناطق الولاية القضائية الفلسطينية، واختصاص القضاء الفلسطيني في محاكمتهم على تلك الجرائم، فهل مجرد حملهم هوية القدس يمنحهم الحق في تجاوز إشارة ضوئية، أو إصدار شيك بدون رصيد، أو حيازة المخدرات، أو الاتجار بها، أو حيازة سلاح بدون ترخيص، والاكتماء بعد ذلك بإبراز تلك الهوية في وجه الشرطة لتذكيرهم بالحصانة، وهل حقاً تمنحهم تلك الهوية حصانة من أن تطالهم العدالة أسوة بأي مواطن فلسطيني يرتكب نفس الجريمة في ذات الزمان والمكان.

إن استمرار نفاذ المادة ١٧ من الإتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المرحلية يعتبر تهديداً لاستقرار وسلامة أنظمة العدالة والأمن الفلسطينية، ويؤثر على السلم الأهلي والأمن الإجتماعي، ويمس بشكل مباشر بالسيادة الوطنية، ويضعف هيبة الدولة ومؤسساتها، مما يجعل الدعوة لإجراء مراجعة متخصصة حول هذه المادة، وتقديم توصيات للمستوى السياسي حول خطورتها وضرورة إعادة النظر في استمرار نفاذها اولوية قصوى، خاصة وأن قرارات المجلس المركزي الأخيرة تدعو إلى إعادة النظر في الإتفاقيات الموقع.

الهوامش:

١. انظر: معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مادة "ولي" (١٤٧/٦) ت: عبدالسلام هارون، (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ)، والقاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مادة "ولي" ص (١٧٣٢)، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ).

٢. أهل الذمة والولايات العامة في الفقه الإسلامي ص (٢٧)، حيث ذكر مؤلفه أنه قد أخذ هذا التعريف عن الأستاذ مصطفى الزرقا في مقابلة خاصة معه في مكتبه.

٣. انظر المادة ١٧ من الإتفاقية الفلسطينية افسرائيلية المرحلية.

إن أهم الأسس التي يجب العمل عليها في حال استمرار نفاذ المادة ١٧ تستند إلى بناء شراكة وطنية تجسر فيها الهوية بين القدس والضفة الغربية - القدس جزء من الضفة الغربية - ، تعمل من خلالها المؤسسات الرسمية مع المؤسسات الأهلية على تعزيز قيم المواطنة ووحدة الموقف والمصير، وفي نفس السياق، فإن إعداد خطة توعوية شاملة لفلسطينيي القدس حول سيادة القانون، واحترام القائمين على تنفيذه، هو من الأولويات التي يتوجب تبنيها.

52 - 252 - 35

لون النمرية بفرقناش



«المناهج الاسرائيلية» تحول «أبناءهم» إلى أداة حرب ضد العرب

**تسيء للديانتين المسيحية والاسلامية: «المسيح غير صادق.. والمصطفى حالم ومقاتل»
«الكنائس والمساجد أماكن أثرية لا غير».**

بعد دراسة مستفيضة للمناهج الاسرائيلية.. اتضح أن الطالب الاسرائيلي يخضع لعملية غسل دماغ.. من خلال بث سموم النصوص التي يتم إعدادها بصورة مدروسة وممنهجة في كتبهم الدراسية.. حيث تزرع في أبنائهم الحقد والكراهية تجاه الانسان العربي بشكل عام.. والفلسطيني بشكل خاص.. وبذلك يتم تحويل أطفالهم إلى أدوات حرب ضد كل ما هو عربي.. فالعربي عندهم لا يستحق الحياة.. اليهودي الذي يقتل عربي مصيره الجنة.. لا يؤثم بل يثاب.

وفي دراسة تناولت أدب الأطفال الاسرائيلي.. جاءت مواصفات العربي تقشعر لها الأبدان.. فالعربي يظهر على أنه بشع.. أحول العينين.. مليء بالجروح.. أنفه معقوف.. ملامحه شريرة.. قذر.. لا يستحم.. رائحته كريهة.. شاربه مبروم.. أسنانه صفراء متعفنة.. عيونته تبعت الرعب.. قاتل.. ارهابي.. كاذب.. مخادع.. قاس.. متلون.. الخ. من صفات سلبية مفرزة.. وقد جاء في قصة من قصصهم بعنوان (غبار الطرف).. على لسان يهودي ينصح آخر: العرب مثل الكلاب.. إذا رأوا أنك مرتبك ولا تقوم برد فعل لتحرشاتهم يهاجمونك.. أما إذا قمت بضربهم يخشونك ويهربون منك.. كما جاء في قصة أطفال وردت في المناهج التعليمية الإسرائيلية: ان اليهودي الطيب (شمعون) قدم هدية عبارة عن صابونة لصديقه أحمد بمناسبة زفافه.. فسعد بها أحمد وقضم منها قضمة ثم قدمها لزوجته لتأكل منها.. لكن شمعون أوضح له أنها ليست قطعة حلوى.. بل صابونة ليستحم ويزيل النجاسة والقذارة عن جسده المتسخ.

كما جاء بقصصهم أيضا ان العربي صانع القهوة يبصق في فناجين القهوة كي ينظفها.. وأن عادة الاستحمام غير مألوفة لدى العربي.. وبأن امرأة عربية أقسمت بأنها وضعت ستة أطفال دون أن يمسه جسدها الماء.. حيث أن العرب يؤمنون أن الطفل الوسخ أصح وأشد! فلذلك هم مليئون بالقمل والبراغيث.. ولا يبدلون ثيابهم الا بعد أن تبلى تماما.. وقد ركزت مناهجهم على أن اليهود هم شعب الله المختار.. وأن سائر الكنائس المسيحية والمساجد الاسلامية ما هي سوى أماكن أثرية.. وبأن الحرم القدسي الشريف أقيم على أنقاض هيكل سليمان.. أما الأنبياء فقد كان لهم نصيبا أيضا.. فقد وصفوا المسيح عليه السلام بأنه كان مثيرا لقلوب سامعيه.. يؤثر فيهم.. لكنه لم يكن صادقا.. فكان يظهر عكس ما يبطن.

أما آخر المصطفى صلى الله عليه وسلم.. فقد وصفته كتبهم على أنه الغارق في الاحلام والمقاتل.. والأمر أتباعه بنشر الدين بقوة السلاح.. وبأنه حاول اجتذاب اليهود إليه.. فأمر أتباعه أن يتوجهوا إلى القدس وأن يصوموا يوم الغفران.. وأن اليهود قابلوا ذلك بالسخرية.. ونتيجة لذلك ألغى صوم الغفران.. وعين صوم آخر يستمر شهرا يدعى رمضان.. كما غير القبلة إلى مكة.. وأما الاسراء والمعراج.. فلا تزيد عن أنها أسطورة.. وقد أكد داعية السلام أوري أفنيري ساخرا في مقال كان قد نشرته له جريدة الايام مترجما قبل عدة سنوات: «ابتداء من بستان الاطفال.. وانتهاه بشهادة الثانوية العامة.. لا يتعلم الطالب الاسرائيلي في مناهجهم أن للعرب حق في البلاد.. حيث يخرج الطالب من طاحونة التربية يعرف أن العرب هم شعب متخلف.. دينه إجرامي.. وثقافته بأئسة.. ويحمل معه هذه النظرة إلى الجيش».

ترى.. بعد كل ما ذكر.. باعتزاز باحثيهم.. أنساء.. كيف لنا أن نتوقع من الجندي الاسرائيلي الشاب الذي درس المناهج الاسرائيلية أن يرأف بحال أي فلسطيني يمر عبر الحواجز.. كان طفلا.. شيخا.. أو حتى امرأة حامل جاءها المخاض على الحاجز العسكري! كيف لنا أن نتوقع أن يتعامل معهم بإنسانية؟ وقد جردتهم مناهجهم من إنسانيتهم!! لقد طالب العالم بدراسة وتحليل المناهج الفلسطينية بدعوى انها تؤثر سلبا على عملية السلام.. ترى أين العالم يرى ماذا تدرّس اسرائيل أبناءها!!



الوضع القانوني الذي فرضته دولة الاحتلال على الفلسطينيين في القدس

أيضاً هناك تمييز في تطبيق القوانين

يُطبق على اليهود "قانون العودة"، وقد تم توسيع تعريف «اليهودي» في سنوات السبعينيات ليشمل ذريته وأبنائه وأحفاده وأقربائه. يمنح هذا القانون اليهود حق الهجرة إلى «إسرائيل» والحصول تلقائياً على الجنسية فور وصولهم، بعكس ذلك يُطبق «قانون الدخول إلى إسرائيل» من عام ١٩٥٢ وأنظمتهم من عام ١٩٧٤ على جميع الآخرين من غير اليهود بمن فيهم سكان القدس الشرقية الفلسطينيين بصفتهم مقيمين دائمين في إسرائيل. تمكن خطورة «قانون الدخول إلى إسرائيل» في أنه يُخول وزير الداخلية صلاحية إلغاء «الإقامة الدائمة» طبقاً لبند ١١٥ في أنظمة الدخول إلى إسرائيل التي تنص تحديداً على إمكانية إلغاء «الإقامة الدائمة» في الحالات التالية:

١. مغادرة البلاد لمدة سبع سنوات أو أكثر أو
٢. لدى الحصول على إقامة دائمة خارج البلاد أو
٣. لدى الحصول على المواطنة في دولة أخرى عبر التجنس وعملياً، قامت الحكومات المتعاقبة في دولة الاحتلال بتطبيق هذا البند من القانون المذكور بهدف تفريغ القدس من سكانها الفلسطينيين حيث تم تطبيقه على الفئات التالية:

- * المقدسيون الذين سكنوا في ضواحي القدس أو الضفة الغربية
 - * المقدسيون الذين درسوا في الخارج
 - * المقدسيون الذين عملوا في الخارج
 - * المقدسيون الذين حصلوا على جنسية أجنبية
- وفي آخر إحصائية صادرة عن سلطات الاحتلال يتضح انها قامت بإلغاء «الإقامة الدائمة» عن ١٤,٠٨٧ فلسطيني مقدسي خلال الفترة من سنة ١٩٦٧ إلى نهاية ٢٠١١.
- ملاحظات:
١. التجسيد العملي لـ «الإقامة الدائمة» يكمن في بطاقة الهوية «الزرقاء» الصادرة عن وزارة الداخلية في دولة الاحتلال.
 ٢. من مرادفات إلغاء «الإقامة الدائمة» شطب، سحب، مصادرة «الإقامة الدائمة»

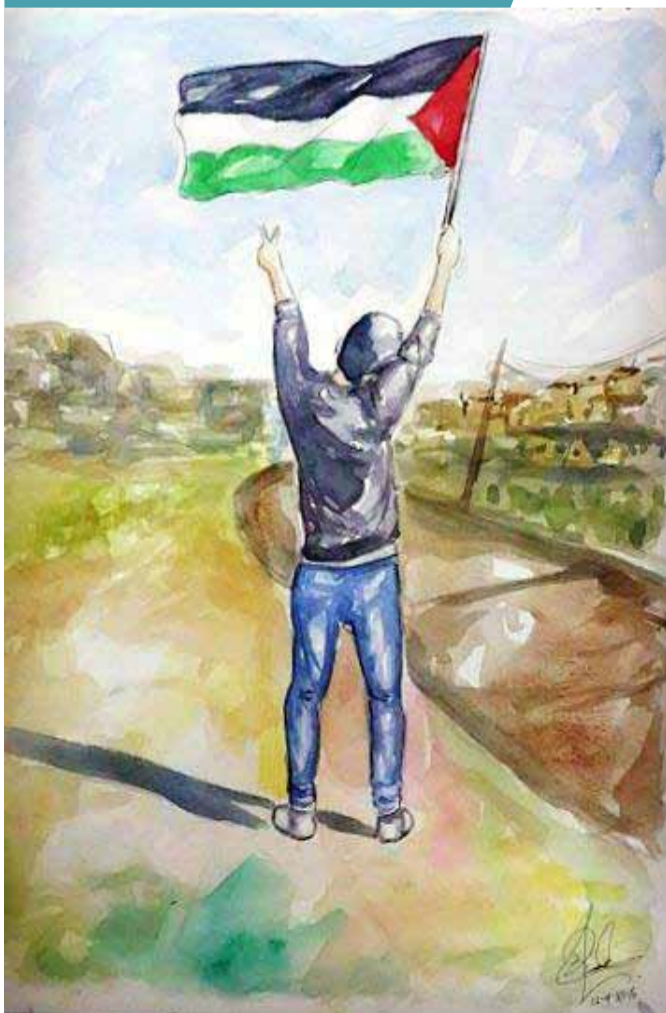
في عام ١٩٦٧ قامت دولة الاحتلال الاسرائيلي باحتلال القدس الشرقية وتطبيق نظامها وقانونها على الأرض لكنّها لم تمنح سكان القدس الشرقية مكانة «الجنسية» وإنما «الإقامة الدائمة» وذلك عبر إحصاء سكاني تم بينا تلو الآخر مع تسجيل الموجودين فعلياً داخل البيت في تلك اللحظة الزمنية ومنحهم مكانة «الإقامة الدائمة».

بالنتيجة لم يتم تسجيل الكثيرين من سكان القدس الذين ولدوا وعاشوا فيها وتاريخ عائلتهم وحياتهم فيها، على أنهم «مقيمين» سواء لأنهم تواجدوا خارج المدينة في ذلك الوقت أو هربوا من ويلات الحرب ثم عادوا بعد إجراء الإحصاء السكاني. هؤلاء جميعاً حرموا من حقوقهم وصلاتهم العائلية ويعتبرون في عداد «الغائبين».

الفرق بين «الجنسية» و «الإقامة الدائمة»

تمنح مكانة «الجنسية» الحقوق الاجتماعية والسياسية المشروعة بما في ذلك حق الترشح لعضوية برلمانية في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) والتصويت في الانتخابات العامة إضافة إلى حق الحصول على المخصصات والمنافع الاجتماعية ومن أهمها التأمين الصحي. يستطيع المواطن (حامل الجنسية) العيش في أي مكان في العالم دون أن يفقد حقه في العودة إلى «إسرائيل» في أي وقت يختاره ولا يفقد جنسيته لمغادرته البلاد.

من ناحية أخرى لا يملك «المقيم الدائم» حق ترشيح نفسه للكنيست أو التصويت في الانتخابات العامة بل يبقى ملزماً مرة تلو الأخرى بإثبات حقيقة سكنه في القدس أو داخل حدود «إسرائيل» قبل الحصول على أي حق من الحقوق التي تقدّمها مؤسسة التأمين الوطني مثل التأمين الصحي، مخصصات اولاد، تقاعد، تعويضات البطالة وغيرها أو تلقى خدمات من وزارة الداخلية مثل استصدار بطاقات الهوية، وثائق السفر، تسجيل الزواج والأولاد ووفاء الزوجة وغيرها. في كل حالة من هذه الحالات يبقى «المقيم الدائم» ملزماً بالإثبات أن مكان سكنه خلال العامين الماضيين كان في القدس ويجب عليه إبراز مستندات مثل ضريبة الأرنونا، والكهرباء والمياه، وعقود الإيجار وشهادات الميلاد لإثبات أن أولاده وُلدوا في القدس وشهادات مدرسية تؤكد تعلم الأولاد في مدارس بالقدس الخ من الوثائق.



دينا قاسم



وبناءً على هذا المنطق الإستعماري الذي خلق شعوراً متخيلاً عن الأنماط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمكونات المجتمع الفلسطيني المختلفة، تنشأ صورة نمطية في هذا الواقع الافتراضي، على سبيل المثال وليس الحصر، لدى سكان الضفة الغربية تجاه أنماط حياة وسلوك سكان القدس، فوقوع المجتمع الفلسطيني لسياسات الإحتلال المتناقضة يجعلنا ندو وكأننا نعيد إستخدام "الإنتاج الإستعماري"، وتجدر الإشارة إلى أنه يجب علينا أن نبتعد بكل ما يحويه ذلك من معنى عن التقسيمات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والإبقاء على الرابط المشترك الذي يجمع الفلسطينيين أينما وجدوا.

«الغريب الغريب»

أطرح سؤالاً التالي: ما هو السبب وراء تعمق الفجوة بين الانسان ومحيطه الإجتماعي؟

لكن سرعان ما يتبادر إلى ذهني قول الشهيد كنفاني "إننا نزرع العالم لكي نفهمه... يا للتعاسة.."، وأخلص إلى أن هذه الحالة التي يعيشها الانسان نتيجة القلق واليأس وعدم الانسجام مع الآخرين والذات، تتشكل بفعل عجزه عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وسلب حرية قوله ومشاركته وعمله.

حيث يتناول حليم بركات في كتابه "الإغتراب في الثقافة العربية" تحليل واقع المجتمع العربي السائد بقوله: "أن الشعب- كما نميزه من الطبقة الحاكمة- عاجز في علاقاته بالدولة والأحزاب والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تسيطر على حياته ولا يسيطر هو عليها، ويعمل في خدمتها ولحسابها أكثر مما تعمل في خدمته ومصالحته، حتى ليجد الإنسان نفسه مضطراً إلى التكيف مع واقعه بدلاً من الإنشغال بقضايا الإصلاح والتجاوزي، وإلى الإمتثال للسلطات المهيمنة على حياته بدلاً من إتخاذ المبادرات الجريئة."

كما يطرح هشام الاقداحي الإغتراب كمفهوم في "أنه يمثل ظاهرة سياسية قوامها عدم الانتماء إلى النظام السياسي الأشمل والإستقلال عنه على أساس الجنس "العرق" أو الدين أو اللغة.. أو أي من مقومات الذاتية العرقية نظراً لعدم توافق الأفراد والجماعات المغتربين مع المجتمع السياسي، ويقول الكاتب: "أن "عدم التوافق" يمثل لب أو مضمون الإغتراب سواء على المستوى السياسي أو الإجتماعي أو الإقتصادي."

فقد مارس الإحتلال عن سابق إصرار وترصد، دوراً لتقسيم المناطق الفلسطينية المختلفة انطلاقاً من اعتبار أن سكان الضفة الغربية مختلفون من حيث الإمتيازات التي يمنحها الإحتلال ما بين سكان فلسطيني ٤٨ مقابل القدس، وسكان القدس مقابل الضفة الغربية، وسكان رام الله مقابل شمال الضفة الغربية، ومواصفات الضفة الغربية مقابل غزة.

كتب الشهيد غسان كنفاني في القضية الفلسطينية: «أنا من شعب يشتعل حباً، ويزهو بأوسمة الألقوان وشقائق النعمان على صدره وحرفه، ولن أدع أحداً يسلبني حقي في صدقي..». هذه الكلمات التي تحمل في طياتها دعوة إلى التفكير والتخلص من أي عائق يجعل صرح عقل الإنسان قادراً على اتخاذ قرار عدم السكوت عن حقوقه ورفع صوته أمام تلك الحواجز التي يضعها الإحتلال من جهة والمجتمع من جهة أخرى، وكانت هذه الجملة تتجلى أمامي خلال تدريبي في مؤسسة REFORM، التي تذهب باتجاه التغلب على الأزمات التي يعاني منها المجتمع لتعزيز الانسجام بين المكونات المجتمعية المختلفة والتقليل من حالة العزلة الثقافية والاجتماعية التي تعيشها المدينة المقدسة.

تعتبر الهوية الفلسطينية نتاج لعلاقات الشعب الفلسطيني التي تطورت وواكبت على مر العقود تغييرات كثيرة من اقتلاع وفقدان للأرض والإحتلال والشتات فوق تلك الأرض... أرض فلسطين.

لا بد لي من الإشارة إلى أنه تعزف الهوية باللغة العربية بأنها: "حقيقة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره". ويرى ماكس فيبر: "أن الهوية هي إحساس وشعور معنوي للإنتماء لجماعة اجتماعية مقارنة بجماعة اجتماعية أخرى، مختلفة أو متميزة داخل نفس الجسم الإجتماعي، والتي تطلب من أفرادها الاعلان عن هويات اجتماعية مغايرة".

وفي ظل التهويد والإستيطان، وهذه اللحظات التاريخية التي تشهد تحولات كبرى في العالم العربي، ووجود الأنماط الجديدة من المقاطعة، وإحياء الذاكرة، والتعبير، والكتابة، والثقافة، ودعم الإبداع، والإعمار، وتحدي الحواجز، وحماية الحريات والتنوع، فإنها تعتبر نوعاً من أنواع إرتباط الفلسطينيين والإصرار على تعزيز الهوية وإبراز نقاط قوتها.

فبالنظر إلى العلاقة بين طبيعة الإنسان والمؤسسات والنظم السياسية والإوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني، أرى أن هناك حالة من عدم الانسجام والاقصاء للآخر بسبب الإختلاف الأيديولوجي، ومن هنا

أ. محمد القبح

الإنتهاكات الإسرائيلية بحق التعليم الى متى؟

والجدير بالذكر أن الإحتلال يقف عائقاً أمام بناء وتأهيل، وتطوير المدارس حيث ان سياسة الرفض المتواصلة من قبل الإحتلال جعلت الحجر لم يسلم من جبروت الإحتلال.

بسبب سياسة الرفض الدائمة تضطر الجهات الفلسطينية لفتح المدارس في بيئة غير سليمة حيث تقام في بيوت سكنية ومحلات تجارية ومخازن غير مؤهلة صحياً ونفسياً، وغير آمنة للطلبة ولا يوجد بها أية مرافق تعليمية إلى جانب ارتفاع تكاليف الاستئجار السنوي، وصعوبة الحصول على تراخيص بناء أو ترميم مما يخدم مصلحة وأهداف الإحتلال المتمثلة في استقطاب الطلبة إلى مدارسهم (البلدية، والمعارف...) حيث يعاني حوالي ٤١٪ من المدارس من نقص في الغرف الصفية.

• ديالا شاهين

رغم مشاركتي الطويلة مع عدد كبير من المؤسسات المقدسية وغير المقدسية إلا أن مشاركتي مع مؤسسة REFORM وتحديداً في مشروع GUSU كان لها اثر بالغ على حياتي الشخصية والعملية، فأصبحت أكثر ادراكاً لما يدور حولي واصبحت علاقاتي تتوسع خارج نطاق القدس، وأنظر للقضايا المجتمعية من منظور مختلف يراعي الآخر ويتحدى الصورة النمطية التي تكرست في اذهاننا منذ وقت طويل وأدت إلى وجود شرح بيننا إنعكس ذلك على علاقاتنا الإجتماعية.

جهة وبلدية الإحتلال من جهة أخرى بحيث تنصلوا من إلتزاماتهم إتجاه الشعب المحتل على رغم من

أن التعليم حق أساسي كفلته جميع القوانين والمواثيق الدولية. لكن إسرائيل وكعادتها تضرب بعرض الحائط جميع القوانين والأعراف وتمعن في إنتهاكاتها في كل ما يتعلق بكرامة الإنسان المقدسي من الإجراءات التي تمارسها بهدف النيل من الأطفال والأسرة العربية المقدسية فهي تحرم ما نسبته ٢٠٪ من الطلبة من الوصول إلى مدارسهم في القدس، وتعيق حركتهم من خلال الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري.

إضافة إلى ذلك قامت بتسليم إدارات المدارس إنذارات خطية لمنع أي ظواهر وطنية وفلسطينية داخل المدارس وتتعهد إعتقال الطلبة في فترة الإمتحانات الفصلية والثانوية وعرقلة وصولهم إلى القاعات الدراسة كما تحرم الأطفال من اللعب في ملاعب وساحات تتلائم وروح العصر، أسوة بأطفالهم الذين يعيشون على بعد أمتار في المستوطنات المقامة على أرض القدس، علماً بأن بلدية الإحتلال تجبي ملايين الشواقل سنوياً من الفلسطينيين وتصرفها على الإحياء الغربية والمستوطنات كما وتقوم بمنع المعلمين من حملة الهوية الفلسطينية من الوصول إلى مدارسهم في منطقة القدس حيث كانت تبلغ نسبتهم حوالي ٦٠٪ من عام ٢٠٠٠ وتقلصت النسبة إلى ٢٨٪ في عام ٢٠١٤ مما أثر سلباً على نوعية التعليم بسبب النقص الحاد بالتخصصات والكوادر التعليمية.

لم تتوقف ممارسات الإحتلال عند هذا الحد بل وصلت إلى إعتقاد سياسة الإعتقال بهدف قتل وتدمير العقول والطفولة الفلسطينية وذلك من خلال إعتقال الطلاب والذي بلغ عددهم عام ٢٠١٤ حسب إحصائية وزارة شؤون الأسرى إلى ٣٧ طالباً معتقلاً متواجدين داخل المعتقلات الإسرائيلية بانتظار محاكمتهم وهم جميعاً دون سن ١٨ عام.

كما أن هناك ٧٠ طالب تحت الإقامة الجبرية وهم دون سن ١٨ عام، بالإضافة إلى الاعتقالات اليومية المستمرة بهدف التحقيق والترويع للأطفال والتي تصل إلى آلاف الحالات في العام الواحد.

ولم ينجوا المعلمون ومدراء المدارس من الإعتقال والتهديد المستمر والطلب منهم ان يكونوا سجانين لطلبتهم داخل المدارس. ناهيك عن إقتحام المدارس بهدف بث الفوضى، والرعب لدى الأطفال الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق المدارس يوم الإقتحام.

ونتيجة لذلك يتعرض الطلاب إلى أزمات نفسية وإجتماعية منها (التبول اللاإرادي، التوتر، العزلة، القلق، الخوف...) وهذا ما ينعكس سلباً على أدائهم الأكاديمي وتحصيلهم الدراسي .

يتعرض التعليم في القدس لإنتهاكات اسرائيلية متكررة تهدف إلى التجهيل والسيطرة على الأجيال وفصلهم عن شعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية والإسلامية وقد تجد سلطات الإحتلال سهولة في الوصول الى أبناء القدس حيث ان أكثر ٥٠٪ من طلبة القدس يتعلمون في مدارس البلدية والمعارف الإسرائيلية أو مدارس تابعة للمعارف الإسرائيلية (مثل مدارس المقاولات).

حاول الإحتلال وبكل الطرق التأثير على العملية التعليمية في المدينة المقدسة وذلك من خلال تطبيق المنهج الإسرائيلي حيث انها فكرة قديمة حديثة بحيث حاول الإحتلال تطبيقها منذ عام ١٩٦٧ ولكن واجهه المقدسيين بالرفض متسلحين بالوعي والتصدي المستمر من خلال فتح المدارس والاستمرار في تعليم المنهج الأردني وتدريبه في المدارس المقدسية (تحت إسم مدارس الأوقاف والمدارس الأهلية)، ومن الاعلام البارزة التي تصدت ومنعت رواج المنهج الإسرائيلي الأستاذ حسني الأشهب الذي كان له الأثر الكبير في تثبيت الهوية العربية للتعليم في القدس وكان سداً منيعاً أمام كل التحديات.

في عام ١٩٩٨ عمدت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على اعداد المنهج الفلسطيني واعتماده وتطبيقه في مدارس القدس (الأوقاف، الخاصة، البلدية، والمعارف...) وبعد مرور عدة سنوات على تطبيق المنهج الفلسطيني، قام الإحتلال برفض هيمنته من خلال التدخل في المنهج الفلسطيني وتحريفه وتجريده من مضمونه وهويته وقد شمل التحريف كافة المناهج التي تعرضت لحذف كل ما يتعلق بالعلم والهوية وحب الوطن وحق الدفاع عنه وحق العودة والجهاد في سبيل الله وبعض الآيات القرآنية التي تدعو للجهاد والقائدات الشعرية الوطنية أو أي نصوص تدعو للحرية او كشف ممارسات الإحتلال إضافة إلى حذف درس القضية الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى تحريف بعض نصوص وقواعد اللغة العربية.

ولم يتوقف العبث في المنهج عند هذا الحد فقد قام الإحتلال برفض المنهج الإسرائيلي (الجزروت) في بعض المدارس أو حتى لبعض الصفوف، ولم يكتفوا بتحريف المناهج الفلسطينية فقد اعتمدوا منهاجاً يتناسب وواقع الإحتلال ليحتلوا العقول ويصبغوها بصبغة اسرائيلية حتى لا يعود الطالب المقدسي مطلعاً على تاريخ بلاده وقضيته وحقوقه.

الإنتهاكات الإسرائيلية بحق التعليم في القدس:

التعليم هو عنصر مركزي في التنمية، وهو المحرك الرئيسي لنهضة الشعوب وتطويرها، وقد أدرك الإحتلال هذه المعادلة، لذا عمد على وضع العقبات، والتحديات بشكل مدروس وممنهج من قبل المعارف الإسرائيلية من



قوانين الاحتلال / تمة

إشكاليات

مع غياب محاكم نظامية غير المحاكم الإسرائيلية، بدأ المواطنون الفلسطينيون البحث عن بدائل لحل الإشكالات المتعلقة بالأراضي والعقارات في إطار الحل العشائري أحياناً، أو من خلال جهات اختصاص محلية أخرى، ولاحقاً بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤م، أنهيت بعض الإشكالات من خلال تدخلات بعض الشخصيات السياسية والوطنية، مع استمرار متابعة القضايا المتعلقة بالأوقاف الإسلامية أمام المحاكم الشرعية (الأردنية) في القدس.

فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بمصادرة العقارات والأراضي وهدم المنازل، والقضايا المتعلقة بالتنظيم الهيكلي التي تعد إسرائيل أو أحد أجهزتها طرفاً فيها، وبسبب تطبيق القوانين الإسرائيلية، لم يكن أمام المواطن المقدسي الفلسطيني بديلاً من متابعة قضاياهم أمام المحاكم المحلية «الإسرائيلية» المختلفة دفاعاً عن حقه في الوجود وعن عقاره في القدس الذي يواجه الهدم أو المصادرة. لقد نتج عن تطبيق القوانين الإسرائيلية -ومن بينها قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية- واقع إشكالي، إذ أضحت الغالبية العظمى من أملاك سكان المدينة الفلسطينية تخضع لهذه القوانين.

وبالتالي فإن أغلب الأراضي أصبحت وفقاً لمنطوق هذه القوانين أملاك غائبين، إذ إن هؤلاء كانوا في الفترة المشار إليها في القانون رعايا الأردن التي كانت تعد في حينه دولة عدو، ومكتوا «داخل أي جزء مما يسمى بأرض إسرائيل خارج حدود إسرائيل».

وفقاً للمادة (١) من قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠م، وبغية التعاطي مع هذا الواقع الإشكالي، نصت المادة (٣) من قانون أنظمة القضاء والإدارة الإسرائيلي لعام ١٩٧٠م، على «أن القانون لا يسري على سكان شرقي القدس الذين مكثوا داخل منطقة السريان وكانوا مقيمين فيها يوم بدأ نفاذ أمر فرض القضاء».

بكلمات أخرى، السكان الذي مكثوا جسدياً في القدس الشرقية يوم الضم لا يعتبرون غائبين بالنسبة لعقاراتهم في القدس الشرقية فقط. إلا أن المادة (٣) من القانون، لم توفر حلاً للسكان الفلسطينيين الذين أقاموا خارج مناطق نفوذ بلدية القدس في حينه، ولكن كانت بملكيتهم أراض أو أملاك أخرى داخل مناطق نفوذ بلدية القدس، وبالتالي تحولت عملياً كل فلسطيني كان يقطن خارج مناطق نفوذ بلدية القدس إلى غائب وبهذا فقد سمح قانون أملاك الغائبين بمصادرة أملاكهم الموجودة في القدس.

نهب العقارات

وبموجب ضم القدس وتطبيق القوانين الإسرائيلية عليها، فقد استخدمت هذه القوانين وسيلة يمكن من خلالها للاحتلال الإسرائيلي السيطرة على أكبر قدر من العقارات المقدسية، ومن أهم القوانين التي استخدمتها بالنظر إلى الدراسات القانونية التي صدرت بالخصوص:

أنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥، قانون الغابات لعام ١٩٦٢، قانون أراضي الموات لسنة ١٩٢١، قانون الأراضي لسنة ١٩٦٩، قانون الاستملاك للمنفعة العامة لعام ١٩٤٣، قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠، قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم في البلدة القديمة، قوانين العقود لعام ١٩٧٣ وقانون المبيعات لسنة ١٩٧١، قانون أساس «أراضي إسرائيل» لعام ١٩٦٠، قانون الاستيطان الزراعي لسنة ١٩٦٧، قانون التنظيم والبناء لعام ١٩٦٥.

منظمة القوانين الإسرائيلية استخدمت وسيلة للسيطرة على عقارات المقدسين وأراضيهم ومنعهم من البناء، حيث تشير مخططات الاحتلال إلى أن ١٢٪ من مساحة القدس الشرقية يسمح بالبناء عليها للفلسطينيين في حين خصص ٤٢٪ منها لبناء المستوطنات، وبالتالي كان لا بد من غطاء قانوني يعطي إسرائيل الحق في استخدام هذه الأراضي وهي تحاول تقليص عدد الفلسطينيين في المدينة.

لقد شكلت منظومة القوانين أعلاه وسيلة للسيطرة على العقارات وخاصة في البلدة القديمة وسلوان، حيث إن الاحتلال عندما عجز عن شراء عقار أو وضع اليد عليه كتملك للمصلحة العامة لجأ إلى وسائل قانونية تمكنه من وضع اليد على العقارات، وساندت المحاكم الإسرائيلية ذلك حيث شكلت غطاء بقراراتها لإعطاء غلاف قانوني للسيطرة على العقارات وطرد المقدسيين وكان القضية قانونية وليست مرتبطة بأي أبعاد سياسية.

ولكن على الرغم من ضم إسرائيل للقدس وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، فإن ذلك لا يغير من حقيقة كون القدس مدينة محتلة شأنها شأن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لحرب يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧م، وطالما أن الحديث عن أرض محتلة فإنه يتعين خضوعها لقانون الاحتلال الحربي، الذي تحكمه قاعدتان:

١. عدم جواز ضم إقليم العدو خلال الحرب.
 ٢. أنه يتحدد نطاق الاحتلال الحربي بأقاليم العدو الذي انسحب منها فقط بعد هزيمته العسكرية.
- ويترتب على هاتين القاعدتين أنه لا يجوز لسلطات الاحتلال تغيير القوانين السائدة في الأقاليم أو الاعتداء على حقوق الأهالي وممتلكاتهم.

الاء الصوت

وأحياء القدس وتوفير كميات كبيرة من الممنوعات بطريقة غير مباشرة ، وتخريب ممتلكات السكان والمحلات التجارية والاعتداء على الأماكن الأثرية والدينية داخل البلدة القديمة للتضييق عليهم واجبارهم على ترك منازلهم وكذلك التغيير في معالم المدينة المقدسة لإبراز الطابع اليهودي فيها ، وإدخال المناهج الإسرائيلية لتدريسها لطلاب القدس التي تؤكد على وجودهم منذ القدم وحق اليهود الشرعي فيها، والحواجز العسكرية على مداخل مدينة القدس والكثير من التفاصيل والحيثيات التي تُمارس على المقدسيين بشكل عام، وشباب القدس خاصة من اعتقالات دائمة وعوامل الجذب للعمل داخل الاسواق الإسرائيلية والتي كلها أهداف تسعى إليها لتقليل مستوى التعليم وتدني مستوى الثقافة لدى المقدسيين.

هذا بالإضافة الى الغلاء المعيشي الرهيب في القدس رغم ارتفاع معدل معاش الفرد العامل في الاسواق الإسرائيلية إلا أنه لا يكفي للعيش في مستوى حياة كريمة بشكل كبير وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها ارتفاع الضرائب على أصحاب المحلات التجارية والأرئونة التي تُدفع كل شهر على الأملاك والمباني والأراضي والبيوت والمحلات فهي، سياسة تمييزية عنصرية تمارسها بلدية الاحتلال بحق المواطنين المقدسيين ، وارتفاع كلفة إجار المنازل في القدس مما يجعل المواطن المقدسي غير قادر على تحمل الأعباء الثقيلة من تكاليف ومصاريف في مختلف نواحي معيشته وكذلك الشباب والشابات المقدسيين الذين يسعون وراء قوت يومهم ليؤمنوا أبسط سبل العيش لهم ولعائلاتهم . ومن هنا أختتم بالحديث عن القدس، والأوضاع السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية، والتي أعب عنها من خلال تجربتي وواقعي في مدينة القدس مع عائلتي " إذ أنني أقيم أنا، وأختي وأمي وشقيقي في منزل بحي من أحياء القدس حيث يعمل شقيقي الأكبر في مطعم عند اليهود وهو المشرف عليه ويتقاضى معاش بقيمة ٧٠٠٠ شيقلاً ولطالما حجز على معاشة بحجة الضرائب ، و الثاني يعمل معه بدوام جزئي ويعمل أيضاً في المجال الفني من تدريب وعروض مسرحية الخ.. ويتقاضى قرابة ٥ آلاف شيقلاً وهذا مبلغ قد يراه البعض انه يؤمن العيش الكريم، إلا أن هذه المبالغ يتم تقسيمها في نصف الشهر لأجار البيت الذي نسكن فيه وتكلفتها ٤٠٠٠ آلاف شيقلاً عدا عن فواتير المياه والكهرباء وما يتبقى يذهب مصاريف المعيشة وهو مبلغ غير كاف نظراً لغلاء المعيشة داخل القدس المحتلة، حتى في بعض الاحيان أنظر اليهم وأقول لنفسي كيف سيتزوجون ويفتحون بيوت ويتحملون مسؤولية كبيرة وعباً أكبر ! فادعوا الله بان يوفقهم ويرزقهم من حيث لا يدرون فلا أستطيع فعل اي شيء سوى الدعاء لهم ولنا لنحیی معززین مكرمین رغم الاوضاع المادية الصعبة التي قد تميل بنا مرة يمينا و يساراً ، وأدرك وقتها حجم المعاناة التي يعيشها الكثير من العائلات المقدسية المستورة والتي لا تستطيع حتى أن تؤمن قوت يومها ، ويزيد يقيني لمعنى العيش في القدس من أجل المحافظة على بقائك فيها رغم تتابع النكبات التي تراها الا أن هوى القدس وحتى كعكة القدس ملاذي الوحيد للعيش بهذه الحياة فأرى بوابة السماء وجنة الأرض بالقدس فكيف لا وأنا أرى ملامح الصدق رغم عبث العابثين فيها.

ومضات مقدسية

هي مركز الصراعات وأرض الحكايات هي فلسطين وقلبها نابض القدس وعندما نتحدث عن القدس يعني أن نخوض بالحديث عن العزلة العميقة التي تشهدها هذه المدينة، والتي تعيش في أسوأ أيامها خاصة في ظل السياسات القمعية الممنهجة ضد سكانها ، نتيجة لغياب إستراتيجية وخطط تنموية فلسطينية وعربية ودولية تدعم وتحمي مدينة القدس، وسكانها من وتيرة الضربات التي تتلقاها من انتهاكات، وصعوبات في كل مناحي حياتهم، وأيضاً الفجوة التي زرعت بيننا كفلسطينيين وجعلت الفجوة تتكاثر وتصبح فجوات لا تعد بين المقدسيين وغيرهم خصوصاً عند بناء جدار الفصل العنصري الذي أصبح الفلسطيني حامل الهوية الزرقاء يتطلع الى حامل الهوية الخضراء، والعكس نظرات سوداوية، ونظرات حقد وغل، وأفكار خاطئة يحملونها عن بعضهم البعض مما جعل قلوبنا قاسية على بعضنا البعض، والتي هي بالاساس نتاج سياسات بغيضة تدل على نجاح المحتل في جعلنا أداة من أدواته يتحكم فيها متى شاء والتي لا بد من الاعتراف فيها حتى نتخلص منها، ونقضي على هذه الآفات الخطيرة لطمسها وطردها من عقولنا، فهي لا تجلب سوى المتاعب والصعاب ولا تُرينا أي تقدم وتطور ملموس في مختلف نواحي حياتنا وقضيتنا الفلسطينية الأم ، كما وتعيش مدينة القدس كل يوم حالة من التأهب والنكبات المتكررة بطرق وسياسات قمعية تعسفية ممنهجة ومختلفة تقوم بها اسرائيل بشكل يومي وتنفذ خططها بشكل تدريجي مثل تهويد القدس، والذي يعتبر الإستيطان ومصادرة الأراضي وسحب الهويات "بالأخص لأولئك المقدسيين الذين يعيشون في مدن الضفة" واجراءات الهدم والتهديد بالهدم وتضييق الخناق على المقدسيين داخل القدس كلها أهداف للسيطرة الكاملة والمتكاملة على القدس ووسائل اسرائيلية تهويدية من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة، عدا عن الأساليب المستفزة التي تتعامل بها اسرائيل مع المقدسيين من اغلاقات وقت الأعياد وتفتيش المارة صباحاً ومساءً وهم ذاهبون الي منازلهم واعمالهم والمخالفات التي تلاحق اصحاب السيارات بإزدياد كبير والتي تكون غالباً دون سبب، والتقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى والاعتداء على المصلين فيه والمرابطين والمرابطات والمضاميات المستمرة لهم من يهود متطرفين والبيوت التي لا يسمح بترميمها في البلدة القديمة والرخص التي لا تصدر الا بصعوبة بالغة عند بناء اي منزل جديد والضرائب المرتفعة على أصحاب المحلات التجارية والحجوزات في البنوك على الأشخاص العاملين وغير العاملين، وكل هذا يضع المقدسي أمام خيارين الأول ان لم يُعجبه الوضع المعيشي داخل القدس بإمكانه الهجرة أو السكن في مدن الضفة مقابل سحب الهويات والثاني أن يبقى ويتحمل كل ما يراه من سياسات وخيارات قاهرة لا مفر منها ،

ولعل أبرز مظاهر معاناة المقدسيين في حياتهم الإجتماعية هي تسرب الأطفال من المدارس بسبب الإعتقال الرائد لهم في الأونة الاخيرة والاعتداء عليهم وحبسهم منزلياً ووضع العراقيل أمامهم في الوصول الى المدارس خاصة داخل أسوار البلدة القديمة ، وإنتشار المخدرات في البلدة القديمة



ساما عويضة

فلسطينيات في القدس



الاحتلال في تفرغ القدس، فتشهد منطقتي الشيخ جراح والبلدة القديمة في القدس حركة نشطة يقوم بها المستوطنون بإصدار قرارات محاكم مبنية على وثائق مزورة من أجل إخلاء الأسر من بيوتها وتأتي عائلات المستوطنين ليقبضوا بدل السكان الإصليين ليصنعوا صوراً من القهر فأقت كل صور القهر الذي شهدتها التاريخ الإنساني، حيث تنتقل الأسرة إلى الشارع لتراقب الغريب يسكن بيتها وينتهك حرمة البيت، ويتدفأ بجدرانها، وتنتقل النساء من دور رعاية الأسرة داخل البيت الذي تعودت العيش به إلى رعابتهن في الشارع، أو في أحسن الظروف في غرفة فندق أو غرفة لدى أسرة مستضيفة فاقدة كل تراثها الذي طورته للقيام بهذا الدور وكل الأدوات التي كانت تستخدمها، والأهم من ذلك الأمان الذي كانت تنعم به، ولتبدأ في دور جديد ليس له علاقة برعاية الأسرة فحسب، بل وفي حمل الهم الوطني والدفاع عنه وسط توقعات كبيرة من المجتمع الذي يطالبها بالصمود في الشارع، وبجاهزية الحديث عن الموضوع في كل دقيقة ولحظة، وبعدم التراجع، وبإظهار القوة التي كانت محزمة عليها في الوقت الذي تربت فيه على أنها الضعيفة المستسلمة المتكئة على رجال العائلة، فتصبح ما بين ليلة وضحاها بطلاً قومياً عليها أن تتصرف كالأبطال، وقائدة سياسية عليها أن تتسلح بكل مهارات القيادة التي لم تتربى عليها، وصامدة في أحلك الظروف....

لقد تعاملت النساء المقدسيات مع هذا الواقع وواجهته بأشكال مختلفة، وبالرغم من أن هناك عوامل مختلفة تجمع ما بين النساء إلا أن كل منهن تعيش تجاربها الخاصة بأشكال متعددة وتتأثر بالقهر والعنف والاضغوطات وتعامل معها بأشكال مختلفة. فالنساء في القدس لا يمثلن شريحة الأمهات والنساء المستضعفات فقط بل أيضاً عناصر وقوى فعالة في مواجهة العنف السياسي والتهميش وذلك من خلال استخدامهن لقدراتهن «غير المعترف فيها» ومن خلال ابتكارهن لآليات تحدي مختلفة تتحدى عنف الاحتلال وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتحمل أعباء الرجل الغائب أو الحاضر الغائب. وقد استطاعت النساء أن تفعل ذلك ولكن إلى متى؟

إلى متى سؤال أطره في نهاية هذه المقالة، عل المهتمين أو من عليهم الاهتمام أن يجيبوا عليه، فالصمود في القدس واجب، ولكن له متطلبات لا يمكن للمقدسيين وحدهم أن يدفعوا ثمنه، وهم حقا يدفعون ولكن إلى متى سيصمدون ويصمدن؟

يجعل التعليم مقتصر على من تستطيع أن تدرس في المدارس الخاصة أو في مدارس وكالة الغوث أو المدارس التابعة للسلطة الوطنية والتي لا تتسع لجميع الطلبة كنتيجة للتضيقات الإسرائيلية وبعض المدارس المحدودة التابعة لبلدية القدس والتي تتواجد فيها هيئات تعليمية ملتزمة تناضل من أجل إنقاذ العملية التعليمية في القدس بشكل ذاتي وضمن الإمكانيات الموجودة... الأمر الذي يعني انتشار ظاهرة الحرمان من التعليم في القدس، حيث أن الظروف هي التي تمنع الفتيات من التعليم وليس تسرب بإرادة خاصة.

ولا ينتهي الأمر عند تزويج الصغيرات وحرمانهن من التعليم، بل يمتد إلى أكثر من ذلك حيث تدفع النساء والفتيات ثمن هذه السياسات فنرى النساء المقدسيات في الطوابير المصطفة أمام صناديق التأمين الاجتماعي للحصول على راتب ضمان دخل الأسرة حيث لا يستطيع «المدمن» متابعة ذلك، أو لمحاولة استصدار إقامة للزوج الذي يحمل هوية ضفة غربية، أو للأبناء البنات من أب يحمل هوية ضفة غربية في محاولة لتمكين العائلة من العيش معاً والحصول على فرص عمل بعد أن تم إحكام الإغلاق على القدس وحصر الإقامة والعمل فيها على حملة هويات القدس أو من يحمل تصريح إقامة يتطلب إصداره أو تجديده بذل جهود مضية، من المعروف في القدس بأن النساء هي من يتحمل هذه المهام.

أما بالنسبة لظروف السكن فحدث ولا حرج حيث تتحكم سياسات الاحتلال بإعطاء التراخيص والتي قلما ما تعطى للعائلات الفلسطينية وإن أعطتها فهذا يستدعي مبالغ طائلة لا يستطيع معظم السكان تأمينها، مما جعل هناك أزمة سكن غير عادية استدعت البعض للهروب من ذلك عبر اللجوء إلى البناء غير المرخص، وحالياً هناك حالات هدم بيوت بشكل يومي لا تراعي أدنى مقومات الإنسانية، وغالباً ما تكون ضحاياها من النساء والفتيات اللواتي يجبرن على العيش في خيام أو عند الأهل فاقدرات لكل معاني الخصوصية. وفي حالات أخرى تلجأ العائلات للعيش ضمن نظام الأسرة الممتدة في بيوت ضيقة تشعر فيها النساء (القادمات إلى الأسرة) بالغربة وبفقدان الخصوصية وتضطرب أن تلتزم باللباس المحتشم والتصرفات المدرسية حتى في داخل بيتها والذي من المفترض أنه المكان الذي تتحرر فيه من كل القيود المجتمعية وتشعر فيه بالراحة والأمان.

في الوقت الذي تنشط فيه حركة الاستيطان في القدس لتتصعد من إجراءات

في القدس يعيشن... في القدس يحاصرن... وفي القدس ما زلن يقاومن القهر والتهميش والخوف والقلق... إنهن النساء المقدسيات... فلسطينيات هنّ ولا أحد يستطيع أن يشكك بهويتهم ولا حتى كل الاتفاقيات التي وقعت واستثنت القدس وسكانها، ولا كل القرارات والإجراءات التشريعية والتنفيذية التي عزلت... ولا حتى الجدار الذي بني حول القدس ليضعهن داخل قوالب يتحركن داخلها بحذر ويخرجن منا ويعدن إليها بحذر، ويعزلن داخلها فلا يصلهن أي زائر من خارج القدس حتى ولو كان الأب، أو الأم أو الأخ أو الأخت أو الأختة... الأمر الذي يعني فقدان الدعم الاجتماعي للكثير منهن ممن يقطن أهاليهن خارج القدس...

في القدس نساء يحملن هويات إسرائيلية، ووثائق سفر إسرائيلية، تعطيهن الحق في الإقامة، وتشترط عليهن شروط تعجيزية للاحتفاظ بهذه الهويات، والتي لولاها فلن يستطعن أن يكنّ داخل القدس شأنهن في ذلك شأن كل المقدسيين...

في القدس نساء يقاومن سياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تفرغ القدس من سكانها وتحويلها إلى مستوطنة إسرائيلية كبيرة... يواجهن هذه السياسات دون أن يكنّ جاهزات لتلك المواجهة... فهن النساء اللواتي تربين ومنذ الطفولة على أنهن «الناعمات»... «المعتمدات على الغير»... «المحافظات»... اللواتي يحملن في أفواههن ألسنة خلقت لتلوك الطعام فقط... ومع ذلك فما هنّ يواجهن سياسات التفرغ بأنفة وكبرياء ويدفعن ثمن ذلك غالباً، بل غالباً جداً.

فهناك في القدس تنتشر سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي لتنتشر الفساد والإسقاط عبر تدمير العملية التعليمية وإجبار الشباب (بشكل خاص) على ترك المدارس والالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي الذي يفتح لهم أبوابه «الدنيا» ليدخلهم إلى عالم العمل من أدنى أبوابه، وأكثرها إهانة لبشريتهم وإنسانياتهم... حيث يحاصرون بمروجي المخدرات ضمن مخططات مدرسية لإسقاط وإركاغ أهالي القدس... يرافق هذه المخططات سياسات حكومية تعمل على ترغيب الشباب بالمخدرات، فتعدهم برواتب «ضمان دخل الفرد» التي تصرف لمن يثبت إدمانه حيث لا داعي للعمل المتعب والمضني بعد ذلك... يفرحون بالراتب ومن ثمّ ما يلبثوا أن يتحولوا إلى عائلة على أسرهم بشكل عام وعلى زوجاتهم وبناتهم ونساء الهي بشكل خاص... فانتشار المخدرات يعني بيت غير آمن للزوجة والأطفال... ويعني نساء يحاولن حماية وتبدير أمر أسرهن دون أن يتم إعداد معظمهن لذلك... ويعني زيادة المصاريف كلما زاد الإدمان واستوطن الجسد... ويعني خروج الزوجة للعمل في بيوت المسنين والمزارع الإسرائيلية بعد تحويل نظام «ضمان دخل الفرد» إلى نظام «ضمان دخل الأسرة» فتلزم بالعمل مقابل الراتب الذي تتلقاه الأسرة بدل إدمان الزوج... ولا ينتهي الأمر عند ذلك بل أن وجود مدمن في البيت يعني انتشار العنف النفسي والجسدي وحتى الجنسي... يتزافق كل ذلك مع سياسات الإسقاط الأخرى التي تعتمد سلطات الاحتلال إلى نشرها من خلال محاولة استغلال المدمنين والعلماء للتحرش بالفتيات وتصويرهن، الأمر الذي أدى إلى انتشار الخوف لدى العائلات المقدسية... هذا الخوف الذي تمّت ترجمته إلى حرمان الفتيات من التعليم ولا سيما في المراحل الثانوية أو عندما تصبح المدرسة بعيدة عن البيت ولا توجد إمكانيات لتوصيل الطالبات من قبل الأهل... ولعلّ انتشار المواصلات العامة الآمنة حالياً قد خفف من وطأة هذا الأمر الذي انتشر بكثرة في زمن المواصلات العامة غير المنظمة أو ما كانت تعرف بظاهرة «الفوردا»... كما انتشرت ظاهرة تزويج الصغيرات لتصبح أعلى نسبة في الضفة الغربية ومردها الخوف من جهة وانهايار العملية التعليمية من جهة ثانية، بشكل مستهدف ومقصود، مما

المشاركون

أ. احمد رويضي	مستشار الرئيس الفلسطيني لشؤون القدس
ديمة السمان	مدير وحدة القدس في وزارة التربية والتعليم
د. حنا عيسى	امين عام الهيئة الاسلامية المسيحية.
ساما عويضة	مدير عام مركز الدراسات النسوية
محمد عبد ربه	صحفي و محرر في صحيفة القدس
د. عبير ثابت	استاذة العلوم السياسية في جامعة الازهر.
أ. محمد هادية	رئيس مجلس إدارة مؤسسة ACT
الاء الصوص	مشاركة في مشروع GUSU
سائد كرزون	المدون والصحفي الفلسطيني
دينا قاسم	مشاركة في مشروع GUSU
محمد القبح	مدير عام المتابعة الميدانية.
ديالا شاهين	مشاركة في مشروع GUSU
جميل السلحوت	اديب وكاتب فلسطيني
نانسي الصالح	مشاركة في مشروع GUSU

فريق العمل

تدقيق لغوي: محمد جبران

رسومات: منار نعيرات * حنين زواهره * اخلاص رجب * فؤاد اليماني

فريق العمل

نديم قنديل

نديين ناظور

ديما العرقان

نديم عويس

